

تحرّم من أمّته لانه عم لما تزوج صفيّة اخرج كل
من هلك من ذري رجم مزيها كراما لها وكذا يمتنع
اصحابها والقبيل من واجتانبه وروح كل ذات رحم محرّم
كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات وكذا
كل ذري رجم محرّم من ازاوج هؤلاء قيل هذا في عرفهم
واما في عرفنا فله يتناول ازاوج الحارم ويستوى
فيه بين العبد والاقرب والابعد لان اللفظ يشمل
الكل واهل امّته لانها البرادة بدرجة وعرفنا ان
اذ قال لاهل امّ امّته يقال ناهل امّ تزوج ما عدنا
من كان في عياله ونفقته اعتبارا للعرف قال امّته تعالى
فبيّنا واهل امّ امّته والماء من كان في عياله واهل
اهل بيّته لان الال القبيلة التي تنسب اليها فيدخل
فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى في الامم
الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر القصر
والكبير وابوه وجدّه من لان الاب اهل البيت وكذا
الجد وجنّ اهل بيت امّته وانا امّته لان الانثى
يتجنس بابيه بخلاف حيث يكون من جانب الاب
والام واهل بيته وجنّتها يعني لا اوصت امّ امّ
لاهل بيتهما والجنس لا يتناول ولدها الا ان كان
من قوم ايها كذا في الكافي وولد زيد يتناول والذكر
والانثى لوجود سبب الكسوف فيها وهي ورثته
الذكر كالا بنسب يعني انا وولده فله في امّته
للكرم مثل حفد الانثى لانه لا نص على لفظ الورثة
علم ان قصده التفصيل كما في الميراث وايضا في قوله
وعبيّتهم ورمّناهم واهل امّهم يتناول بعضهم
وعبيّهم وذكورهم وانما ان اخصوا ان امّهم
التعليك في حقهم والوصية تملك والا ان لم يوصوا

قوله واختاره جمع صحت
اسرودته يوسر

واصله امّته

قوله ان يوصى بغيره في الوصية
والاصح ان يوصى بالاب والابن والابن
والابن والابن والابن والابن

قوله

فلنقرهم

قوله ولا يوصى بغيره في الوصية
والاصح ان يوصى بالاب والابن والابن
والابن والابن والابن والابن

فلنقرهم لان المقصود من الوصية التبرع وهي في سداد
الحقّة ورواها في هذه الاسامي تشبه بحق الحاجة
فجاز حمله على الفقراء بخلاف ما اذا وصى بغيره
فلا يوصى ولا يوصى ولا يوصى فلا يوصى ولا يوصى
حيث تشمل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبيّن عن الحاجة
ولا يمكن فهمه تليكا في حق الكل للمبالغة المعاصرة للمنافرة
عن التصرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب
التصرف لان انذارهم اعتبارا للمعنى الجوهري والافان
في الوصايا العامة وبوقوله يا يحنس يذكور رجم قال
في الهداية ولو وصى لبي فانه يدخل فيه الاثبات فيقول
اي حنيفة اول قوله وهو قوله لان جميع الذكور يتناول
الانثى ثم رجم وقال يشاؤن الذكور خاصة لان حقيقة
الهم المذكور في نظام الانثى يجوز والكلمة حقيقة
وقال في الكافي ولو وصى لبي فانه يدخل في الذكور
لان غير عند ابي يوسف وهو قول حنيفة آخر اعتبارا
للحقيقة وقال محمد يدخل فيه الانثى وهو قول ابي حنيفة
اوقلا وقال في الوصاية في بني فانه بالانثى منهم اقول
ثم يظهر في تراخيها وصاحب الوصاية القول الذي رجع
عنه الامام ووافقه ابو يوسف في رواية الا ان كان
اسم قبيلة او نحو الخندق في العنبر اقل من البطن
او لها النسب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العنبر ثم البطن
ثم الخندق كذا في الصحاح فيستأول الانثى ومولى العتاقة
والمولات وخلقنا ثم اذ ليس المولى بهم عيّا بهم بل
مخلة لانتماءه لبي اوم وهذا يدخل فيه مولى العتاقة
والمولات وخلقنا ثم اوصى لبي فانه يدخل فيه مولى العتاقة
بطلت لان المولى لفظ مشترك بين المهنين احد هما
مولى النعمة والاخر المنعم عليه فلا ينتظمها لفظ واحد

57

قوله ولا يوصى بغيره في الوصية
والاصح ان يوصى بالاب والابن والابن
والابن والابن والابن والابن